

١٥ - الموقف السوري من الحرب : نحو إعادة إحياء الدور الإقليمي

د. رضوان زيادة (٥)

مقدمة

خرجت سوريا من حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ لتعلن تجاوز مرحلة صراعاتها الداخلية المتنافرة التي امتدت منذ انقلاب حسنى الزعيم الأول فى عام ١٩٤٩ ، وحتى «الحركة التصحيحية» فى عام ١٩٧٠ ، كما خرج الرئيس الراحل حافظ الأسد أيضاً بشعبية ورمزية لم يكن ليحظى بها رئيسٌ لسوريا من قبل ، وساهم ذلك كله فى تحويل سوريا من موقع يتنافس عليه الجميع إلى لاعب يطلب وده الجميع ، فسوريا بعد حرب تشرين انتقلت من البحث عن ذاتها فى داخلها ، إلى مرحلة إثبات هذه الذات على ما حولها من الكيانات التى كانت تتنافس عليها^(١) ، وهذه هى الفرضية الرئيسة التى عمل الباحث الإسرائيلى موشيه ماعوز جاهداً فى كتاباته على إثباتها ؛ حيث يلخص تطور تحول الدور السورى كالتالى : «لقد تحولت سوريا تحت قيادة حافظ الأسد من بلد ضعيف هشٌ سريع العطب إلى دولة تبدو قوية ومستقرة ، وإلى قوة إقليمية فى الشرق الأوسط ، فسوريا التى كانت لعقود متتالية هدفاً لسياسات جيرانها العرب التوسعية ، ولخطر القدرة العسكرية الإسرائيلىة ؛ أصبحت بقيادة الأسد إحدى أكثر قوى المنطقة نفوذاً وتأثيراً» ؛ وهو لذلك أطلق على الأسد لقب «أبو الهول دمشق»^(٢) .

لقد ساعدت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ الأسد لكى يُصبح محط الأنظار العربية والعالمية ، سيما أثناء جولات كيسنجر المكوكية ، وزادت من حضوره ورمزيته إلى

(٥) مدير مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان .

أن استطاع أن يستثمرها بنجاح في تعزيز سلطته، وضمن استقراره؛ فبعد عودة القنيطرة «المحررة» عن طريق اتفاقية فصل القوات؛ ذهب بنفسه ليرفع العلم السوري فوقها دليلاً على استعادتها، وستصبح هذه الصورة رمزاً يتكرر يومياً ويتابعه السوريون باستمرار، أما النظام الرسمي فقد أصبح يُطلق على الأسد «بطل التشرييين» في إشارة إلى «حركته التصحيحية» في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ التي تمكّن بعدها الأسد من الاستيلاء على الحكم في سوريا، وتشرين الأول/ نوفمبر ١٩٧٣ الحرب التي خاضها الأسد بطموح لتحرير الجولان، لكنه لم يتمكن سوى من «استعادة» القنيطرة.

بدأ الدور الإقليمي الجديد الذي كان على سوريا أن تلعبه مستقبلاً في زيارة نادرة إلى لبنان في ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥ للقاء الرئيس سليمان فرنجية، وقد كان اللقاء في مدينة شتورة على الحدود السورية/ اللبنانية؛ وذلك بهدف تأكيد سوريا على مساندتها الكاملة للحفاظ على سيادة لبنان وسلامة أراضيه، ولم يكد يمضي ثلاثة أشهر على هذا اللقاء حتى اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية في ١٣ نيسان/ إبريل ١٩٧٥^(٣)، ودخلت لبنان مرحلة من الصراعات المتقلبة والتحالفات المتبدلة أنهت تماماً سلطة الدولة، وتحولت لبنان إلى مقاطعات تحكمها عصابات مسلحة تُدير مناطقها وفق تحالفاتها الطائفية والسياسية. ولقد كان التدخل السوري السياسي مبكراً بهدف وقف القتال بين الأطراف المتناحرة؛ فلبنان لا تمثل فقط عمقاً إستراتيجياً لسوريا؛ وإنما الحفاظ على وحدتها هو جزء من الإستراتيجية السورية التي اتبعتها الأسد للحفاظ على التوازن مع الصراع العربي/ الإسرائيلي، خاصة وأن لبنان تأخذ موقفاً حساساً بالنسبة لكل من سوريا وإسرائيل. وإذا كان الأسد قد حسم خياره بالتدخل في لبنان لعوامل إستراتيجية بغية تعزيز الجبهة الشرقية؛ فإن التدخل العسكري السوري كان حقيقة متأخراً عن بداية اندلاع الحرب الأهلية؛ حيث حاول الأسد أول الأمر تسوية الصراع بين الأطراف سياسياً، وقد لعب وزير الخارجية آنذاك عبد الحليم خدام دوراً نشطاً من خلال زيارته ولقاءاته المتكررة حتى لقبه اللبنانيون بـ«الوالى»، وأصر الأسد على الوصول إلى «تسوية سياسية» للحرب بين الطرف المسيحي الماروني وبين الحركة الوطنية اللبنانية؛ وهو ماتم حين رعت دمشق الإعلان عن «الوثيقة الدستورية» اللبنانية في ١٤ شباط/ فبراير^(٤) ١٩٧٦.

استمر التصعيد الإسرائيلي المستمر على لبنان بهدف تأجيج الانقسام الطائفي فيها، خاصة وأن كل عملية إسرائيلية كانت تستهدف الفلسطينيين في لبنان، وكان الموقف ينقسم

بشأنها في لبنان إلى خصمين : الطرف المسيحي كان يرى ضرورة أن تُعاقب الدولة الفلسطينيين كي لا تتكرر عملياتهم من داخل الأراضي اللبنانية، في حين أن الطرف المسلم واليساري الذي تزعمه الراحل كمال جنبلاط^(٥) بامتياز كان يُطالب بأن يتدخل الجيش اللبناني ليدافع عن الفلسطينيين ويقوم بحمايتهم، واشتدت الهجمات الإسرائيلية ردًا على العمليات الفدائية التي قام بها الفلسطينيون داخل إسرائيل .

لكن هذه الهجمات الفلسطينية المتكررة والمتواترة بحدّة وضعت المنطقة على شفا حرب جديدة؛ مما أشعر وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر بضرورة التدخل من جديد ووضع حدّ لها، وقطع طريق إمدادها وتغذيتها الرئيس الذي طالما اعتبرت واشنطن أنه كامنٌ في دمشق، فنقلت إلى الأسد وعبر سفيرها في دمشق ريتشارد مورفي بأن إسرائيل قد تضطر للتدخل في لبنان لوضع حدّ للعمليات الفلسطينية عبر الحدود اللبنانية . شعر الأسد عندها بأن الحلم الإسرائيلي في الاستيلاء على أراضٍ جديدة لم ينته بعد، وما عزّز مخاوفه هو أن رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب حديثًا في تلك الفترة كان إسحاق رابين؛ وهو «بطل» حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ .

رغم ذلك فقد كان الأسد مترددًا في الدخول إلى لبنان خاصة مع التحذيرات الأمريكية التي كان ينقلها السفير الأمريكي لدى دمشق (ريتشارد مورفي)، وأخطرها كان في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥ الذي حدّر صراحة بأن «إسرائيل تعتبر أي تدخل أجنبي (سوري) مسلح في لبنان تهديدًا خطيرًا للغاية» .

كانت الحسابات الدولية تديرها الولايات المتحدة بمفردها؛ ذلك أن موقف الاتحاد السوفيتي كان ينحصر في المساندة المعنوية لجنبلاط، وقد تحفظت على التدخل السوري في لبنان لمواجهة، لكن هذا التحفظ كان أشبه بالغمامة العابرة التي عرف الأسد كيف يزيحها بسهولة عن سماء دمشق/ موسكو في أول لقاء له مع بريجينيف في موسكو، وهكذا فقد اتفقت بشكل نادر المصالح الأمريكية مع السوروية في ضرورة التدخل السوري في لبنان لحماية المسيحيين، فضمنت الولايات المتحدة إسرائيل بعدم تدخلها لحفظ المصالح السورية في لبنان، وبالمقابل حافظت سوريا في تدخلها العسكري على الوجود المسيحي الماروني الذي كان موليًّا لإسرائيل، ووافق الطرفان على ما سمي اتفاقية «الخط الأحمر»؛ الاتفاقية غير المكتوبة وغير الموقعة، والتي لا تعترف بوجودها سوريا، ولا تصدّق ما جاء فيها، وتقضى هذه الاتفاقية كما جاء في رسالة بعث بها وزير الخارجية الإسرائيلي إيغال آلون إلى

كيسنجر نقلها بدوره إلى دمشق أن يكون الانتشار السوري في البحر والجو محدوداً، ولا يتجاوز شمالي خط صيدا/ جزين (الخط الأحمر)، وألا تجلب القوات السورية معها صواريخ سام إلى الجنوب من طريق دمشق وبيروت، مقابل ذلك تعترف إسرائيل بالمصالح السورية في أجزاء من لبنان^(٦).

غير أن طريق الأسد إلى التدخل السوري في لبنان لم يكن معبداً تماماً؛ حيث كان الأسد قد راهن بعد فشل «الوثيقة الدستورية» على انتخاب إلياس سركيس رئيساً للجمهورية في أيار/ مايو ١٩٧٦ قبل موعد انتهاء ولاية فرنجية بفترة مبكرة، وحسم الأسد في النهاية خياره بدخول قواته العسكرية إلى لبنان لحماية معاقل المسيحيين، وعشية اتخاذ هذا القرار شهدت القيادة القطرية في سوريا جلسة حادة وتضارباً بالكراسي بين الموافقين على التدخل ومعارضيه، بل إن أحد قادة الفرق العسكرية فضل ترك قيادة الفرقة على الدخول بها إلى لبنان^(٧)، لكن القيادة اتخذت في النهاية قرارها بالتدخل في لبنان على اعتبار أنه «واجب قومي» للحفاظ على وحدة لبنان وسلامة أراضيها من التدخل الأجنبي، وأرسل الأسد على الفور في ١ أيار/ مايو ١٩٧٦ قوة مسلحة تعدادها ٤٠٠٠ جندي مع ٢٥٠ مصفحة لدخول لبنان، وقد سحب الأسد معظم وحداته المسلحة على خط وقف إطلاق النار في مرتفعات الجولان ووزعها بين لبنان والحدود السورية العراقية المتوترة، وتمكنت على الفور من فك الحصار عن المسيحيين المتمركزين في مدينة زحلة الواقعة في وادي البقاع^(٨)، لكن تدخل الأسد هذا الذي قدر له في البداية أن يكون محدوداً امتد شيئاً فشيئاً في الأراضي اللبنانية، وأخذ شكلاً مأساوياً في أواخر حزيران/ يونيو ١٩٧٦، عندما كانت القوات السورية محاصرة المعامل الفلسطينية واليسارية في ميناء صيدا في الجنوب وحوله، وعندما وقعت الدبابات السورية في كمين نصبته لها القوات الفلسطينية، وحدثت عمليات قتل غير إنسانية آلمت الأسد وخلقت لديه منذ تلك اللحظة عداءً شخصياً لا يزول مع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، لكن معركة صيدا لم تكن النهاية، بل كانت بداية التورط السوري الحقيقي في الحرب الأهلية اللبنانية؛ ذلك أن سوريا بعدها لم تعد راعياً إقليمياً للبنان؛ بل أصبحت للأسف طرفاً في هذه الحرب التي ازدادت وحشية مع معركة «تل الزعتر»، التي حاصر فيها جيش كميل شمعون (النمور) بقيادة ابنه داني ثلاثين ألفاً من اللاجئيين الفلسطينيين والشيعية حتى سقط المخيم في النهاية في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٧٦ مُسدلاً الستار على مذبحة وحشية راح ضحيتها ما يعادل ثلاثة آلاف مدني قضى معظمهم نحبهم ذبحاً على أيدي «جيش النمور»^(٩).

أثار التدخل السوري في لبنان لتأييد الطرف المسيحي على حساب الطرف الفلسطيني - في وجه الأسد - عاصفةً من الرفض ممزوجة بالغضب، وزالت عن الأسد تلك الصورة التي استحقها بجدارة عقب حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣؛ صورة الزعيم الذي يحرص على مصالح أمة العربية، ويسعى جاهداً لتحقيق التضامن العربي في وجه العدو الصهيوني؛ فقد كانت تلك الحرب قد منحتة شعبيةً على مستوى العالم العربي، كان يطمح باستمرار إلى تعزيزها ليصبح الوريث الشرعي للزعيم المجد في الذاكرة العربية جمال عبد الناصر، لكن الاحتجاجات تصاعدت داخلياً وعربياً ودولياً، غير أن كل ذلك لم يكن ليثنى الأسد عن تدخله الذي رأى فيه «واجباً قومياً»، وسيسعى فيما بعد لإضفاء هذه الصفة على تدخله أثناء مؤتمر المصالحة الذي عقد في الرياض في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ عندما تم الاعتراف بالقوات السورية على أساس أنها «قوات الردع العربية»؛ مما اعتبر نصراً دبلوماسياً للرئيس الأسد الذي حصل أيضاً على دعم مادي من كل من الكويت والسعودية بعد أن كان قد انقطع بسبب دخول القوات السورية إلى لبنان.

وتعزز موقف الأسد عربياً بعد مؤتمر القاهرة في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦؛ فأقرت جامعة الدول العربية نهائياً حسم قوات الردع العربية المؤلفة من ٣٠٠ ألف جندي بمشاركة عدد من البلدان العربية كالعربية السعودية والكويت وليبيا وتونس والسودان، لكن العدد الأكبر من هذه القوات كان سورياً^(١٠).

كانت لبنان إذاً بداية الدخول السوري الصريح في اللعبة الإقليمية، ثم سيطرت عليها بشكل كامل، وقد تعزز ذلك عند إدراك الأسد لمغزى التحولات الدولية بعد حرب الخليج الأولى في عام ١٩٩٠؛ إذ أدرك أن هدفه في تحقيق التوازن الإستراتيجي مع إسرائيل أصبح غير ممكن بسبب التحولات الطارئة في الاتحاد السوفيتي حليفه الرئيس؛ فتكيف بشيء من الحذر مع الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة، لكنه لم يتخل عن تطوير قوته العسكرية بما يؤهلها لردع الإسرائيليين عن المجازفة والدخول في مخاطر غير محمودة العواقب، وما عزز من قوة سوريا على الردع هو احتفاظها بقواتها في الأراضي اللبنانية، ووضعها في مواقع عسكرية إستراتيجية لحماية الحدود الغربية والجنوبية الغربية في حال نشوب أي هجوم إسرائيلي مفاجئ، ومن هذا المنطلق تحول الأسد في تخطيطه الإستراتيجي للصراع مع إسرائيل من تحقيق «التوازن الإستراتيجي» من طرف واحد، إلى إثبات «قدرة الردع العسكرية» من طرف واحد.

أيضاً، وأصبح اعتماده على كوريا الشمالية التي احتفظت معها سوريا بعلاقات سياسية وعسكرية، لكن ذلك لم يمنع الأسد في المقابل من استثمار حرب الخليج للحصول على مكاسب سياسية ومالية، بعدما تيقن أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي بإمكانها الضغط على إسرائيل من أجل تحقيق حلٍّ عادلٍ وشاملٍ ودائمٍ في المنطقة للصراع العربي/ الإسرائيلي، وهو ما شجعه على الاستجابة للرجبة الأمريكية في تكوين حلف دولي ضد العراق على أمل أن تُترجم هذه الرغبة لاحقاً بعرفان للجميل يقوم على تحقيق الولايات المتحدة لوعودها التي قطعتها لسوريا ولغيرها من أطراف الصراع في منطقة الشرق الأوسط، وللحفاظ على مصالحه في لبنان.

أصبح الأسد بعد ذلك يستخدم لبنان كمسرح لتغيير الخارطة الإقليمية بشكل يوظفه باستمرار لدى كل مرة يشعر فيها بالتهميش أو الخسارة، فعقب قمة شرم الشيخ في عام ١٩٩٦ على سبيل المثال لجأ الأسد إلى لبنان، ذاك المسرح الذي ظلّ لأكثر من عشرين عاماً الميدان الذي ألحق فيه الأسد الهزيمة بعدد كبير من التحديات الإقليمية والدولية، وإفساد المجهودات الأمريكية لإعادة ترتيب المنطقة دون سوريا بدءاً من مؤتمر جنيف عام ١٩٧٣، ومروراً بمبادرة ريغان ١٩٨٢، فخطة شولتز ١٩٨٧، وانتهاءً بعملية تصفية الحسابات عام ١٩٩٣^(١١).

أولاً: الصراع السوري/ الإسرائيلي على الجبهة اللبنانية

كانت حكومة إسحاق رابين آنذاك قد بدأت في عام ١٩٩٣ تصعيداً عسكرياً غير مسبوق على الجنوب اللبناني؛ حيث شنت القوات الإسرائيلية عملية أطلقت عليها اسم «تصفية الحسابات»، واستمرت لسبعة أيام عقاباً على الغارات المتابعة التي قام بها حزب الله على الشريط اللبناني المحتل الذي تعتبره إسرائيل حزاماً أمنياً لها، في حين يعتبره اللبنانيون والسوريون «المنطقة غير الآمنة»، وقد شملت العملية مناطق كثيرة في الجنوب والبقاع والشمال وأطراف بيروت، وكانت نتائج هذه العملية ١٣ قتيلاً و٥٠٠ جريح، وشملت ١٢٠ قرية دُمِّر فيها ١٠ عشرة آلاف منزل، وبلغ عدد المشردين ٣٠٠ ألف، كما دمرت منشآت عامة مدنية كالمدارس والجسور والطرق وإمدادات المياه، أما على الجانب الإسرائيلي فقد بلغت الخسائر مقتل ٢٦ جندياً فقط و٦٧ جندياً جريحاً، كما أعلن عن ذلك الناطق باسم الجيش الإسرائيلي^(١٢)، ولم يكن لهذه العملية أن تتوقف إلا بعد

التوصل إلى «تفاهم» شفهي غير مكتوب أصبح يعرف «بتفاهم تموز/ يوليو»، يقضى بوقف حزب الله إطلاق صواريخ الكاتيوشا على شمال إسرائيل في مقابل التعهد بعدم قصف القرى الأهلة والمدنيين اللبنانيين، وقد تم التوصل إلى هذا التفاهم بعد وساطة أمريكية بين الطرف السوري واللبناني من جهة، والطرف الإسرائيلي من جهة أخرى^(١٣)؛ حيث أصر السوريون حينها والرئيس حافظ الأسد بشكل خاص على حق حزب الله في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في بلاده، وعلى الحظر أن يشمل فقط الهجمات ضد المدنيين من قبل الطرفين معاً.

أدرك رايبين أنه إذا أصر على موافقة سوريا على هذا التفاهم؛ فإن عليه أن يقبل بهذه الشروط؛ ولذلك أخبر دنيس روس المبعوث الأمريكي الخاص بعملية سلام الشرق الأوسط موافقته على الشروط شرط الموافقة السورية، وحين أعلن الأسد موافقته نشأ ما سمي بتفاهم تموز/ يوليو ١٩٩٣ .

لقد اعتبر الإسرائيليون هذا التفاهم نصراً لهم، خاصة وأنه يضع على عاتق السوريين المسؤولية من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار، والمحافظة على الشروط التي يتمكن من تحقيقه، ورأوا أنه يتيح لقواعد حوار جديدة مع سوريا ولبنان، بما يدفع عملية السلام قدماً إلى الأمام على حد تعبير أورى ساغى رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في تلك الفترة^(١٤)، وكانت فرصة مناسبة لرايبين أيضاً أن يمتدح السوريين على وفائهم بالتزاماتهم سواء أكانت شفوية أم مكتوبة، أما الأسد فقد كان رأيه في التفاهم مختلفاً تماماً؛ إذ اعتبر أن «الاتفاق محدد جداً ومحدود جداً، يتوقف العدوان الإسرائيلي فتتوقف صواريخ الكاتيوشا، أخذاً بالاعتبار أن الكاتيوشا استخدمت للرد، ولم تكن هي السبب، بل الذريعة، كما حاولوا أن يُوهموا العالم»^(١٥)، وكان وزير الخارجية السوري حينها فاروق الشرع صريحاً تماماً؛ إذ رأى أن «العدوان الأخير على لبنان يمكن حسبنا نعتقد أن ينسف عملية السلام برمته، ولسنا مستعدين لمواصلة المفاوضات تحت تهديد المدافع الإسرائيلية»^(١٦)، وعندما ارتبك المسؤولون اللبنانيون وأعلنوا عن انتشار الجيش اللبناني في الجنوب عادوا بعد اللقاء مع الأسد في ١٦ آب/ أغسطس ١٩٩٣ ليُعلنوا أن «لا وجود للجيش اللبناني في الجنوب، وأن ذلك سببه إرباك وتسرع وارتجال» . . وقد استطاع الأسد أن يحفظنا من إرباكتنا، ويخرجنا من تسرعنا، ويعيد الأمور إلى مسارها»^(١٧)، وهكذا فلم يكن الأسد يسمح للقوة العسكرية الإسرائيلية أن تغير حساباته الإستراتيجية

في الجنوب؛ لذلك أصرَّ الأسد على دور المقاومة في الجنوب اللبناني، وقد حصلت بعد هذا التفاهم غير المكتوب على شرعية الدفاع عن الأراضي اللبنانية المحتلة؛ الأمر الذي كانت تستثمره باستمرار في إرهاق الجيش الإسرائيلي؛ حيث خسر الجيش الإسرائيلي ٩٩ جندياً في المنطقة الحدودية منذ عام ١٩٨٥؛ أي في وقت انسحاب إسرائيل لهذه المنطقة واحتلالها لها حتى تموز/ يوليو ١٩٩٣^(١٨)، ورغم أن الرقم ضئيل بالمقارنة مع خسائر اللبنانيين إلا أنه كاف لإشعار الإسرائيليين بعدم الأمان، خاصة في ظل اهتمام إعلامي ووجود رفض شعبي إسرائيلي لبقاء الاحتلال في الجنوب اللبناني.

ولذلك فإن الإسرائيليين دائماً ما كانوا يحملون سوريا المسؤولية عن تصاعد عمليات حزب الله في الجنوب، وكانوا في بعض الأحيان يعتبرون أنها تتم برغبة من الأسد أو بموافقة شخصية منه؛ ولذلك غالباً ما كان يتم مناقشة التوتر في الجنوب اللبناني في جلسات المحادثات السورية/ الإسرائيلية؛ الأمر الذي كان السوريون يرفضون مناقشته باستمرار لأنه يتعلق بالوفد اللبناني^(١٩)، ورغم استمرار المفاوضات فإن الجبهة في الجنوب اللبناني لم تهدأ أبداً، بل كانت تشهد أحياناً تصعيداً يُنذر بأزمة سورية/ إسرائيلية لا حدود لها، فلم يكن الأسد بوصفه سياسياً واقعياً يؤمن بالمفاوضات وحدها كبديل للقوة العسكرية؛ بل كان يعتقد أن الدبلوماسية إذا ما اقترنت بالقوة العسكرية وحقت الدعم العربي والدولي لسوريا؛ فإنها تشكل أداة لا غنى عنها في المواجهة مع إسرائيل، سيما وأن الدبلوماسية مكنت إسرائيل من قبل من الإفلات من عواقب عدوانها المتكرر على العرب^(٢٠)؛ ولذلك فقد كان الإسرائيليون يتلقون ضربات موجعة في الجنوب اللبناني، في الوقت نفسه الذي كان السوريون يتحدثون معهم عن السلام الكامل، فضلاً عن أن الأسد كان بارعاً في الدمج بين الدبلوماسية والضغط؛ فقد كان يرى أن الانسحاب من الأراضي المحتلة يجب أن لا يتم التفاوض عليه أصلاً؛ لأنه حسب قرارات الشرعية الدولية، ولم يكن لجوء الأسد إلى التفاوض إلا بعد إدراكه أن استرجاع هذه الأراضي عن طريق الحرب أصبح معتزلاً وغير ممكن؛ ولذلك فقد كان يعتبر أن الهجمات التي يقوم بها حزب الله مقاومة مشروعة لا يجوز التشكيك أبداً في شرعيتها أو وطنيتها؛ بل يجب دعمها واحتضانها حتى تحقق أهدافها.

وحين بدأت إسرائيل عملياتها في الجنوب اللبناني التي أطلقت عليها اسم «عناقيد الغضب» في نيسان/ إبريل ١٩٩٦، وقد هدفت هذه العملية إلى إنهاء الهجمات التي يقوم

بها حزب الله نهائياً على «المنطقة الآمنة» في الجنوب اللبناني (حيث تصاعدت هجمات حزب الله في نهاية آذار/ مارس ١٩٩٦ ضد جيش لبنان الجنوبي والقوات الإسرائيلية المتواجدة والمحتلة في الجنوب اللبناني)؛ حاولت حينها الولايات المتحدة أن تدفع كلا من سوريا وإسرائيل إلى تهدئة الأمور معتبرة أن التصعيد ليس في مصلحة الأطراف جميعاً، ونقل السفير الأمريكي في إسرائيل مارتن أندريك رسالة إلى بيريز يطلب منه فيها أن تمتنع إسرائيل عن أى عمليات عسكرية في جنوب لبنان^(٢١). في نفس الوقت لم يكن الأسد راغباً في التصعيد بالرغم من العزلة الدولية التي أقيمت حوله بعد قمة شرم الشيخ التي كان من وظيفتها «إدانة الإرهاب» بعد عمليات حماس داخل إسرائيل، وهو ما رفضته سوريا وامتنعت عن المشاركة فيها.

بعدها شعر الأمريكيون أن من واجبه إخراج الأسد من عزلته؛ لأن إحساسه بذلك من شأنه أن يقلب الأمور رأساً على عقب، لكن إسرائيل بدأت عملياتها في الجنوب اللبناني التي أطلقت عليها اسم «عناقيد الغضب»؛ وذلك بدءاً من ١١ نيسان/ إبريل، وامتدت حتى ٢٦ نيسان/ إبريل ١٩٩٦، ولقد هدفت هذه العملية إلى تحقيق عدد من الأهداف: أولاً: تحسين الوضع الانتخابي لبيريز، خاصة وأن استطلاعات الرأي أصبحت تعطيه نسبة متدنية مقارنة بخصمه الليكودي نتياهو، وثانياً: تعديل تفاهم تموز/ يوليو ١٩٩٣ لمصلحة إسرائيل، عن طريق إنهاء الهجمات التي يقوم بها حزب الله نهائياً على «المنطقة الآمنة» في الجنوب اللبناني، وثالثاً: محاولة إسرائيل القفز مباشرة باتجاه خطة سلام إسرائيلية/ لبنانية دون المرور بسوريا تكفل إعادة انتشار الجيش اللبناني في المناطق التي يشغلها حزب الله في ذلك الوقت^(٢٢)؛ لذلك بدأت الطائرات الإسرائيلية بغارات مستمرة على منطقة صور، ثم توسعت هذه الغارات في الأيام التالية لتشمل منطقة الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، وبانتهاء العملية كانت الغارات قد شملت ١٥٩ قرية و٧٢٠١ وحدة سكنية، ومستشفيات ومدارس ومحطات كهرباء ودور عبادة، وأدى ذلك إلى استشهاد ١٥٣ مدنياً و٥ عسكريين سوريين، و١٣ مقاتلاً من حزب الله، وجرح ٣٥٩ مدنياً و٩ عسكريين بما فيهم ضحايا مجزرة قانا^(٢٣)، التي لعبت دوراً حاسماً في إنهاء العملية باكراً؛ حيث قصفت الطائرات الإسرائيلية في ١٨ نيسان/ إبريل مبنى تابعاً للأمم المتحدة كان قد لجأ إليه أكثر من ١٠٠ مدني لبناني معظمهم من العائلات والنساء والأطفال؛ مما أدى إلى حرق المبنى وسقوط ما يقرب من ١١ شهيداً و١٢٩ جريحاً، لكن وبرغم هذه المجزرة استمرت

الطائرات الإسرائيلية بعملها الهجومي ، فى حين ظهر بيريز على شاشة التلفزيون الإسرائيلية ليعلن أن مبنى الأمم المتحدة قُصف عن طريق الخطأ ، وأن جيش الدفاع الإسرائيلي لم يكن يعلم بتجمع للمدنيين هناك^(٢٤) . . وأثناء مناقشته للموقف اعتبر جيش الدفاع الإسرائيلي أن قرار القصف كان له ما يبرره ؛ فمعظم الضربات دقيقة وأصابت أهدافها ، وإن كانت بعض القذائف للأسف قد حادت عن الهدف ، وحتى لو كنا قمنا بتصوير المخيم قبل ساعات من القصف لما كان فى وسعنا رؤية اللاجئين لأنهم كانوا فى حظيرتين مسقوفتين^(٢٥) . . لقد تحولت العملية العسكرية الإسرائيلية فى الجنوب اللبناني من نجاح يُؤمل قطف ثماره إلى مأزق موحل لم يعرف بيريز كيف يخرج منه ، خصوصاً بعد مجزرة قانا^(٢٦) ، فقد خسر التأييد العربى والدولى الذى حصل عليه فى قمة شرم الشيخ ، وبعد أن كان يشترط على الأسد شروطاً لاستئناف المفاوضات ؛ فإنه أصبح الآن يناضل قدر استطاعته لتخفيف عبء الشروط التى فرضها الأسد عليه ، وظهر الأسد مجدداً إلى دائرة الضوء بعد محاولة عزله فى شرم الشيخ ؛ فوزراء خارجية كل من الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا وإيطاليا وإسبانيا وأيرلندا كلهم بدءوا يطرقون بابه لإقناعه بالتوصل إلى وقف فورى لإطلاق النار ، «لكن لا شىء يدعو للعجلة» كما أخبر أحد زائريه ؛ وهو ما كان يثير استياء بيريز وحنقه ؛ وكان الأسد يريد بذلك الإمعان فى إذلاله واحتقاره^(٢٧) .

نجحت جهود كريستوفر فى ٢٦ نيسان / إبريل فى الوصول إلى نص وقف إطلاق النار بين الطرفين ، وبعد سلسلة لقاءات أجراها كريستوفر مع الأسد وبيريز فقد نصّ الاتفاق الجديد على أن المجموعات المسلحة فى لبنان لن تقوم بهجمات صواريخ كاتيوشا ، أو أى نوع آخر من السلاح إلى داخل إسرائيل ، كما تمتنع إسرائيل والمتعاونون معها عن إطلاق أى نوع من السلاح على المدنيين أو على الأهداف المدنية فى لبنان ، وبالإضافة إلى هذا فيلتزم الطرفان بالتأكيد على أن لا يكون المدنيون هدفاً للهجوم تحت أى ظروف ، كما لا يجوز استخدام المناطق المدنية الآهلة والمنشآت الصناعية والكهربائية كقواعد لإطلاق الهجمات ، وأخيراً يؤكد الاتفاق على أنه بدون خرق هذا التفاهم فإنه لا يوجد هناك ما يمنع أى طرف من ممارسة حق الدفاع عن النفس^(٢٨) ، كما تم تشكيل مجموعة مراقبة مؤلفة من الولايات المتحدة وفرنسا وسوريا وإسرائيل ، وستكون مهمتها مراقبة تطبيق التفاهم ، كما ستقدم الشكاوى إلى مجموعة المراقبة ، وقد جاء نص الاتفاق مكتوباً بالإنجليزية بناءً على موافقة كل الأطراف الواردة فيه ، وواضح أن الاتفاق قد منح ميزات للمقاومة اللبنانية

لم تحظ بها في تفاهم تموز/ يوليو ١٩٩٣؛ إذ هو لم يشر إلى وضع أي قيود على نشاط هذه المقاومة للوجود العسكري الإسرائيلي في لبنان فيما عدا القيود الإنسانية المفروضة على إسرائيل نفسها، وفي ذلك اعترافٌ صريحٌ بشرعية المقاومة وأحققتها في الوجود والدفاع عن نفسها، كما أن الاتفاق قد نص على آلية للرصد والمراقبة لتنفيذه، وقد بدأت المفاوضات على تكوين هذه الآلية في واشنطن بدءاً من ١٠ أيار/ مايو إلى أن اتفق على صيغته النهائية في ٣ تموز/ يوليو ١٩٩٦ بعد تشكيل حكومة نتيهاو.

ثانياً: العلاقة السورية/ اللبنانية والعناية الدولية،

دخلت العلاقة السورية/ اللبنانية منعطفاً جديداً بدأ من الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني في أيار/ مايو ٢٠٠٠ قبل وفاة الأسد بأيام قليلة؛ فقد انسحبت إسرائيل من كامل الجنوب اللبناني في ٢٤ أيار/ مايو باستثناء مزارع شبعا التي استثنائها مجلس الأمن معتبراً أنها خاضعة للسيادة السورية^(٢٩)، في حين أكد السوريون أنها تتبع للسيطرة اللبنانية^(٣٠)، هذا بالإضافة إلى بعض الخلافات حول نقاط ترسيم الخط الأزرق. ولقد كان الانسحاب نصراً لبنانياً بامتياز، سيما وأنه قد تم دون أي شروط إسرائيلية مفروضة على لبنان، وما سرع الانسحاب الإسرائيلي من لبنان كان وصول معلومات استخباراتية لباراك حول صحة الأسد تؤكد له أن وضعه الصحي حرجٌ تماماً^(٣١)، وأنه احتاج إلى منظمات للمشاركة في قمة جنيف مع الرئيس كليتون التي عقدت في آذار/ مارس ٢٠٠٠؛ ولذلك حسم باراك خياره بالانسحاب المبكر من لبنان حتى قبل الموعد المقرر في تموز/ يوليو ٢٠٠٠؛ لأنه خشى أن تفلت الأمور بوفاة الأسد، ولا أحد على الإطلاق كان يعرف حقيقة السيناريو المعد لخلافة الأسد، وإن كان الجميع يتوقع أن ابنه بشاراً سيكون وريث أبيه، لكن نجاح السيناريو وتماحه كان في علم الغيب؛ لذلك قرر باراك الانسحاب والأسد على قيد الحياة؛ لأنه أوثق ضامن لعدم حدوث اعتداءات على الجبهة اللبنانية تضع المنطقة على شفا حرب لا يبدو الجميع مستعداً لها.

ثم بعد وفاة الأسد ومجيء الرئيس بشار الأسد أصبحت العلاقة السورية/ اللبنانية موضع نقاش جدي داخل الساحة اللبنانية، خاصة مع صعود الاحتجاجات الداخلية المطالبة بخروج القوات السورية من لبنان وفقاً لاتفاق الطائف؛ نظراً لانتهاؤها دورها، لكن التغيير الدولي كان الأهم في حجمه، فحدث ١١ أيلول/ سبتمبر مع مجيء إدارة أمريكية

جديدة بأجندة دولية وإقليمية مختلفة، ثم كانت حرب العراق، انتهاءً بصدور القرار ١٥٥٩ الذي دعا إلى احترام سيادة لبنان، وكان بمثابة الصفحة الموجهة إلى دمشق بعد دعمها للتمديد للرئيس لحود عقب تعديل دستوري^(٣٢) أثار الكثير من النقاش والاحتجاجات ضده داخل لبنان.

كانت سوريا قد أعادت انتشار قواتها العسكرية من لبنان أربع مرات قبل صدور القرار الدولي، لكن الجديد هذه المرة كان التشدد الفرنسي إزاءها؛ ولذلك وجدت نفسها في «مأزق صعب» في لبنان. وتمثلت الخسارة السورية الأكبر من هذه الخطوة في توتر «العلاقة الإستراتيجية» مع فرنسا، بعدما وصلت هذه العلاقة إلى مستوى متقدم جداً من التنسيق والتوحد في المواقف، فأعاد الموقف الفرنسي في مجلس الأمن - الذي كان المحرك الفعلي لصدور القرار - العلاقة السورية/ الفرنسية إلى زمن التوجس والترقب والحذر، سيما أن دمشق باتت وحيدة تماماً بالرغم من توقيعها اتفاق الشراكة بالأحرف الأولى في مطلع تشرين الأول من عام ٢٠٠٤.

لكن ومع اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري دخلنا حقبة جديدة ذات عناوين مختلفة، إن لم تكن جذرية على مستوى علاقات سوريا مع لبنان، وعلى مستوى علاقات سوريا الإقليمية والدولية، فبالنسبة للمعارضة اللبنانية التي أطلقت «انتفاضة الاستقلال» حان الوقت بالنسبة لها كي تُصاغ هذه العلاقة وفق منطقتين مختلفتين عن «المسار الواحد»، أو الشعار الشهير «شعب واحد في دولتين»؛ إذ بدا أن هناك مسارات عدة في لبنان وحدها، فكيف يمكن الحديث عندئذ عن مسار واحد يجمع سوريا ولبنان.

أما بالنسبة للمجتمع الدولي الذي دفع بالقرار ١٥٥٩ بعد اغتيال الحريري إلى قائمة أولوياته، واتفقت عليه الرئيتان الأمريكية والأوروبية؛ فإنه أصبح لا يرى في العلاقة السورية/ اللبنانية إلا احتلالاً سورياً قائماً على الهيمنة والسيطرة الأمنية والمخابراتية. ولما كانت سوريا قد اتهمت باغتيال الحريري، أو هي مسؤولة بشكل غير مباشر عن اغتياله بسبب سيطرتها المحكمة على الوضع الأمني في لبنان^(٣٣)؛ فقد سيطرت المعارضة اللبنانية بعدها على معظم مقاعد مجلس النواب بعد فوزها في الانتخابات النيابية، وامتلكت زمام المبادرة بشكل كامل.

بيد أن دمشق تتحمل المسؤولية كاملة عن تدهور علاقتها مع لبنان؛ وذلك لتجاهلها التام لضرورة تأسيس هذه العلاقة وفق أسس جديدة تتجاوز مبادئ «الخاصرة

الرخوة»، أو معنى «الملف»؛ وهو ما راكم الأخطاء بشكلٍ أتاح لها الانفجار دفعةً واحدة في وجه دمشق.

ولقد كانت دمشق تصر باستمرار على أن العلاقة بين الطرفين تحكمها اتفاقيات ومواثيق، وأن هذه العلاقة تحدها مؤسسات الدولتين، وهكذا فقصر نظر السياسة السورية التي تؤمن بالأشخاص أكثر في بناء السياسات الإستراتيجية الحقيقية؛ جعلتها تتخذ قراراً بالتمديد للرئيس إميل لحود وفرضه عبر مجلس النواب اللبناني بشكلٍ أو بآخر. ولم يجد السوريون حقيقة - عدا عن اللبنانيين - تبريراً شرعياً واحداً يشرعن هذه الخطوة أو يجعلها مستساغة^(٣٤).

ثم جاء الإعلان السوري بانسحاب قواتها واستخباراتها الكاملة قبل نهاية شهر نيسان/إبريل ٢٠٠٥؛ ليطوى بالكامل صفحة الدور الإقليمي السوري، فلبنان افتتحت الدور الإقليمي لسوريا في عام ١٩٧٦، وهي نفسها اختتمت.

لقد نفذت دمشق الشق المتعلق بها في القرار ١٥٥٩ تحت ضغط دولي شديد وصل درجة التلويح بخيارات أخرى، استناداً إلى البند السابع، ولقد استخدمت كافة العصى الممكنة لكن دون إظهار أي جزرة، ولذلك لم يعد منطق الرئيس حافظ الأسد في المقايضة هنا واقعياً أو قابلاً للتحقق أو الصرف؛ فالإدارة الأمريكية الحالية ترى أن على دمشق تنفيذ الالتزامات المتعلقة بها فيما يتعلق بالعراق ولبنان وفلسطين، دون شكر على واجبها المنوط بها. وبنفس الوقت تبدو دمشق مقتنعة تماماً أن الانسحاب لن يكون نهاية الضغوط الأمريكية عليها، وهذا ما حصل فعلاً؛ فالولايات المتحدة انتظرت ملف الانسحاب حتى أغلق بشكل نهائي لتفتح ملفاً آخر يتعلق بالوجود الاستخباراتي والضغط لتنفيذ الشق الآخر من القرار ١٥٥٩ المتعلق بنزع سلاح حزب الله.

ثم صدر قرار جديد من مجلس الأمن ١٦٣٦ نص على عدم تعاون سوريا الكافي مع مجلس الأمن، وقد صيغ من ضمن الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة؛ مما جعل التلويح بالعقوبات الدولية كعصا غليظة قابلة للتطبيق في أي لحظة، خاصة وأن القرار الدولي قد أعطى لجنة التحقيق الدولية المستقلة صلاحيات مطلقة، ثم أتى التقرير الثاني لميليس الذي ذكّر بعدم التعاون السوري الكافي والبطيء مع لجنة التحقيق الدولية؛ مما يفتح الباب مستقبلاً على خيارات عدة يبدو أسوأها العقوبات الدولية، خاصة بعد تأكيد القرار الدولي

السابق بقرار آخر رقم ١٦٤٤ ، ثم أصدر مجلس الأمن قراراً جديداً حمل الرقم ١٦٨٠ ، وذلك بتأييد ١٣ دولة ، وامتناع الصين وروسيا عن التصويت ، وقد دعا إلى ترسيم الحدود المشتركة بين لبنان وسوريا «خصوصاً في المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع (في إشارة إلى منطقة مزارع شبعا) ، وإقامة علاقات وتمثيل دبلوماسي كاملين» . وأهاب المجلس بالحكومة السورية أن تتخذ إجراءات مماثلة لتلك التي اتخذتها الحكومة اللبنانية «ضد عمليات نقل الأسلحة إلى الأراضي اللبنانية» .

وقد كان رد دمشق عنيفاً؛ إذ وصفت الخارجية السورية القرار بأنه «إجراء غير مسبق» ، و«تدخل في صلب الشؤون السيادية والثنائية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، واستفزاز يعقد الأمور»^(٣٥) .

وقد حذر وزير الخارجية السوري وليد المعلم من أن «الدفع في اتجاه توتير الأجواء لا يخدم مصالح لبنان قبل سوريا» ، معتبراً أن موضوعي ترسيم الحدود بدءاً من الشمال ، والعلاقات الدبلوماسية بين البلدين ؛ يتطلبان «المنافسة الإيجابية الملائمة» بين البلدين ، وقال إن ثمة مساعي أمريكية/ فرنسية «متناغمة» مع بعض القوى والأشخاص في لبنان ، متوقعاً فشلها ؛ لأن قدرة واشنطن وباريس «أكثر محدودة من أن تمس طبيعة العلاقات السورية/ اللبنانية»^(٣٦) . وبنفس الوقت صدر إعلان دمشق/ بيروت بتوقيع عدد من المثقفين السوريين واللبنانيين ، وقد دعا الدولتين إلى تصحيح جذري للعلاقات السورية/ اللبنانية ، بدءاً بالاعتراف السوري النهائي باستقلال لبنان ، مروراً بترسيم الحدود والتبادل الدبلوماسي بين البلدين ، فكان رد السلطات السورية باعتقال عدد من المثقفين والناشطين في إصدار الإعلان ، بتهم «إيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية ، ونشر أخبار كاذبة من شأنها أن تنال من هيبة الدولة» . وهذه تهم تصل عقوبتها إلى السجن المؤبد والأشغال الشاقة^(٣٧) .

كانت سوريا ترى على لسان وزير خارجيتها وليد المعلم أن «الوقت غير مناسب لإقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان» ؛ إذ قال : «نحن نتصور أنه لو كانت هناك سفارات في البلدين في ظل أجواء سلبية كان سيتم سحب السفراء أو غلق السفارتين ، ونحن من حيث المبدأ لا توجد لدينا مشكلة في موضوع فتح السفارتين ، ولكننا نحتاج إلى الوقت المناسب»^(٣٨) . وقد بدا أن استياء دمشق متركز على قيام بعض اللبنانيين - وبينهم أعضاء في الحكومة كما وصفهم المعلم - «بالقفز فوق التحقيقات واتهام سوريا بجريمة اغتيال

رفيق الحريري قبل وصولها إلى نتيجة». وقال: «هناك الحملة الإعلامية الظالمة التي يشنها بعض اللبنانيين على سوريا، والأمر يحتاج بكل بساطة إلى تحسين المناخ القائم بين البلدين»^(٣٩).

إذاً بدت بيروت بالنسبة لدمشق وكأنها مركز التقلبات القادمة إليها، ولم يعد الخوف السوري من العراق، ذلك البلد الذي يعيش حالة من الحرب الأهلية؛ وإنما من بيروت التي كانت حتى وقت كبير الحليف الأوثق إلى دمشق.

لقد قال المعلم في خطاب مكتوب ونادر له أمام مجلس الشعب (البرلمان)، تناول السياسة الخارجية لسوريا إن سوريا «موضع الاستهداف الأمريكي بسبب مواقفها الوطنية، ورفضها للحرب على العراق، ووقوفها في وجه الهيمنة والتدخل الأجنبي». لكنه اعتبر أن «المشروع الأمريكي فيه مأزوم وفاشل بفعل المقاومة الباسلة للشعب العراقي الشقيق، وبفعل انكشاف التبريرات الكاذبة التي جرى اصطناعها لغزوه، وبقي مشروع الشرق الأوسط الكبير عالقاً في الوحل العراقي».

وأضاف الوزير السوري: «في ظل هذا الفشل الأمريكي، ولزيادة الضغوط على سوريا ومحاولة تشديد محاصرتها؛ نشأ التنسيق الأمريكي / الفرنسي في شأن لبنان»، رغم «اختلاف المصالح والغايات الفرنسية والأمريكية في بعض الجوانب، وتلاقيها في جوانب أخرى». وذكر «أن نقاط الالتقاء أفرزت قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ الذي استخدم ولا يزال أداة للضغط الدولي على سوريا من جهة، وللتدخل السافر بهدف بسط الهيمنة على لبنان من جهة أخرى. أضيفت إلى ذلك جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق المرحوم رفيق الحريري، وتوجيه التهمة مباشرة إلى سوريا دونما أي دليل رغم أن سوريا هي متضرر أساسي من الاغتيال؛ الأمر الذي يقطع بأن الجريمة هي جزء من المخطط التأمري على سوريا ولبنان، وبالتالي على المنطقة بأسرها»^(٤٠).

يعكس هذا الخطاب رؤية الخارجية السورية لتبدل موازين القوى في المحيط الإقليمي؛ لما يعتقد أنه لصالحها، خاصة مع التورط الأمريكي الكبير في العراق.

ثالثاً: سوريا ما بعد الحرب: محاولة استعادة الدور الإقليمي

تلك كانت الأجواء السورية/ اللبنانية ما قبل الحرب، وأتت الحرب المفاجئة التي

لم تكن تتوقع دمشق ردة الفعل الإسرائيلية تجاهها لتغير قواعد اللعبة على حد تعبير أحد المسؤولين السوريين، على اعتبار أن خلط الأوراق سيكون في مصلحة سوريا في المآل الأخير.

في البداية حمل الجانب الرسمي وعلى لسان نائب الرئيس فاروق الشرع إسرائيل المسؤولية عن التصعيد وأن «المقاومة ستستمر طالما بقي الاحتلال». وقد ونهت الصحف الرسمية بعملية «حزب الله» أسر جنديين إسرائيليين^(٤١).

وفي ظل عدم الحسم الإسرائيلي تجاه الموقف من سوريا مع بداية الحرب؛ إذ سادت حال من الترقب للتصريحات الأمريكية والإسرائيلية إزاء احتمال حصول اعتداءات إسرائيلية على مواقع في سوريا، وبينما كانت الحكومة الإسرائيلية في السابق تشير بأصابع الاتهام إلى سوريا؛ ركز بيان حكومة أولمرت الذي أعلن فيه شن الحرب على الحكومة اللبنانية، كما لم تجر الإشارة إلى دمشق في البيان الإسرائيلي. حتى عندما سئل أولمرت عنها قال: «إن سوريا بلد بحكومة ذات طبيعة إرهابية، وإن الاستعدادات المناسبة يجب القيام بها لمعالجة الوضع بالنسبة إلى سلوك الحكومة السورية».

وهذا كان على العكس تماماً من الموقف الأمريكي؛ إذ قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي فريدريك جونز: «نحمل سوريا وإيران اللتين تدعمان حزب الله مسؤولية الهجوم والعنف الذي تلاه»، كما أن وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس قالت إن لدى «سوريا مسؤولية خاصة لاستعمال دورها والتأثير في شكل إيجابى»، قبل أن يقول الرئيس جورج بوش: «يجب أن تحاسب سوريا على أفعالها»^(٤٢).

لكن إسرائيل بدت حريصة عبر تصريحات قادتها ووسائل إعلامها على ما وصفته بـ«تهدئة روع» سوريا، وطمأنتها إلى أن استدعاء عشرات الآلاف من أفراد القوات الاحتياطية ليس لغرض شن هجوم عسكري عليها.

وقد كررت القيادات العسكرية ثم السياسية فيما بعد رسالة مفادها أن إسرائيل بعثت «عبر قنوات مختلفة» برسالة واضحة إلى سوريا «لطمأنتها بأنه ليست لديها نية في مهاجمتها، وأن استدعاء الاحتياط مرتبط فقط بالحرب في لبنان وليس لغايات أخرى»^(٤٣).

وقال وزير الدفاع عمير بيريتس للمرة الثانية في أقل من ٢٤ ساعة: إنه ليست لإسرائيل نية لضرب سوريا، «لكن على الجيش الإسرائيلي أن يكون مستعداً لأي سيناريو» . . وأضاف: إن إسرائيل تعمل كل ما في وسعها لتبقى الجبهة السورية على وضعها الراهن . . «ونحن ننقل هذه الرسالة ونرجو أن يتم استيعابها ونأمل أيضاً في أن لا يجر حزب الله سوريا إلى الحرب». هذا على الرغم من أن إسرائيل اتهمت حزب الله باستخدام أسلحة روسية مخصصة لسوريا؛ حيث نسبت صحيفة «معاريف» إلى مسئولين أميين أن تل أبيب قدمت إلى موسكو وثائق تثبت أن «حزب الله» استخدم أسلحة روسية مخصصة أصلاً للجيش السوري . وقالت إن «صوراً لصواريخ وصناديق وأغلفة صواريخ عرضت على الروس، بما في ذلك شهادات تحليل صادرة في روسيا؛ تؤكد أنها صواريخ روسية الصنع مخصصة للجيش السوري». ثم قال جيش الدفاع الإسرائيلي إن مقاتلي «حزب الله» استخدموا نماذج جديدة من الصواريخ المضادة للدبابات «ميتيس - م» و«كورنيت» كانت قد سلمت إلى سوريا في التسعينيات من القرن الماضي^(٤٤).

لكن سوريا أكدت فيما بعد أن أي هجوم إسرائيلي عليها سيقابل برد مباشر كما قال وزير الإعلام السوري محسن بلال . وقال في أول رد فعل رسمي يصدر عن دمشق منذ شن إسرائيل هجومها الواسع النطاق على لبنان إن «أي عدوان إسرائيلي على سوريا سيقابل برد سوري حازم ومباشر لا حدود له لا بالزمن ولا بالأساليب» . وأوضح أنه «في حال تعرضنا لعدوان سوف نرد الرد الكافي الذي تستحقه يد العدوان والعريضة الإسرائيلية في المنطقة» . وأعرب عن «دعم سوريا للمقاومة الوطنية اللبنانية في تصديها للعدوان الإسرائيلي»، وعن اعتقاده أن «المقاومة ستنتصر»^(٤٥).

ثم استنكرت الجبهة الوطنية التقدمية التي تعتبر أعلى هيئة سياسية حاكمة الهجوم الإسرائيلي على لبنان، واصفة إياه بأنه «حرب إبادة» . وأشادت إثر اجتماع لها بـ«الصمود البطولي الذي يبديه المقاومون في مواجهة العدوان»، معلنة «دعمها ومساندتها الكاملة لأعمال المقاومة الوطنية اللبنانية»^(٤٦).

أما شعبياً فقد شهدت سوريا حركة عبور كثيفة إليها من قبل اللاجئين اللبنانيين الذين أصبحوا يزدادون تبعاً مع تزايد الأعمال العسكرية الإسرائيلية في لبنان، وخصوصاً بعد ضرب مطار رفيق الحريري الدولي . وقد استضافت سوريا ما يعادل ٤٠٠ ألف لاجئ

لبناني خلال الحرب . . استضافهم السوريون في منازلهم ، وتبنت عدة منظمات وجهات خيرية غير حكومية دعمهم وتأمين إقامتهم ومعاشهم^(٤٧) .

رابعاً: الخلاف السوري/ العربي أثناء الحرب

عشية اجتماع وزراء الخارجية العرب في بيروت في آب/ أغسطس ٢٠٠٦ بهدف الوصول إلى موقف عربي «موحد» من العدوان الإسرائيلي على لبنان؛ وصل وزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى بيروت في أول زيارة لمسئول سوري منذ الانسحاب السوري من لبنان في نيسان ٢٠٠٥ . وقد أثارت زيارته حينها والتصريحات التي أدلى بها عاصفة ردود فعل لدى عدد من قوى ١٤ آذار/ مارس؛ بدأت بتنظيم تظاهرة احتجاج على زيارته أمام سرايا جبيل؛ مما حال دون استقبال وزير الخارجية اللبناني فوزي صلوخ له هناك، ونقل مكان الاستقبال إلى سرايا طرابلس .

كما أثارت زيارته ردوداً حادة كان أبرزها للنائب وليد جنبلاط الذي اتهمه «بالمزايدة على آخر نقطة دم من الشعب اللبناني»، وقال: «لولا أصول الضيافة واللياقة لوجب رجمه وطرده من البلاد»؛ ذلك أن المعلم قال وهو في طريقه إلى الاجتماع الوزاري إن سوريا «سترد على أي اعتداء» إسرائيلي عليها فوراً . وأضاف ردّاً على سؤال عن احتمال قيام حرب إقليمية: «أهلاً وسهلاً بالحرب الإقليمية، ونحن مستعدون لها ولا نخفي استعداداتنا» . ثم أضاف: «أنا مستعد لأن أكون جندياً عند السيد حسن نصر الله»^(٤٨) .

وأعلن حينها أن سوريا «تدعم النقاط السبع، التي توصلت إليها الحكومة اللبنانية لوقف الحرب، طالما اتفق عليها اللبنانيون»، شرط أن يضم التوافق اللبناني «كل الفئات الفاعلة على الأرض اللبنانية وحزب الله جزء أساسي، وهو الذي يقود المعركة إلى جانب شعب لبنان والجيش اللبناني الباسل» .

وقد وصف مشروع القرار الأمريكي/ الفرنسي في صيغته الأولى والمقدم إلى مجلس الأمن لوقف الحرب بأنه «وصفة لاستمرار الحرب، كما أنه وصفة لاحتمال اندلاع حرب أهلية في لبنان»، لكنه وبنفس الوقت أعلن أن بلاده «جاهزة لترسيم الحدود بين سوريا ولبنان من الشمال إلى الجنوب»، وأن «مزارع شبعاً لبنانية ويجب على إسرائيل أن تنسحب منها ومن كل شبر من الأراضي اللبنانية، وهو الموقف نفسه الذي عبر عنه الرئيس السوري

بشار الأسد من مشروع القرار الأمريكي / الفرنسي^(٤٩)؛ إذ وصفه بأنه «وصفة» لعدم الاستقرار، وحذر من تفاقم عدم الاستقرار، إذا أجاز مشروع القرار الأمريكي / الفرنسي في مجلس الأمن في شأن لبنان دون موافقة كل القوى السياسية في هذا البلد عليه .

الحقيقة أن مخاوف دمشق كانت تنبع من مقترح نشر القوات الدولية في جنوب لبنان، ونزع سلاح «حزب الله»؛ إذ رأت أن ذلك يعني «خسارة لحزب الله وابتعاده عن الحدود وفقدانه القدرة الردعية، وفقدان حليف سياسى أساسى لدمشق^(٥٠)، ثم أتت تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية راييس عن «الشرق الأوسط الجديد» لتزيد الشكوك السورية بأن ترتيباً إقليمياً جديداً للمنطقة بدأ يتخلق من دون علم سوريا أو احترام مصالحها؛ لذلك كانت واضحة في رفضها لمشروع القرار في صيغته الأولى، وإن كان يداخلها رغبة في الحفاظ على قدرات حزب الله سليمة أو ما تبقى منها على الأقل، وهذا ما دفعها فيما بعد لقبول القرار ١٧٠١» .

خامساً: ما بعد الحرب

بعد شهر كامل من الحرب الإسرائيلية على لبنان، وبعد مفاوضات مضمينة استمرت لأسابيع؛ اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٧٠١ الذى يدعو إلى وقف الأعمال الحربية بين إسرائيل و«حزب الله» تمهيداً لوقف إطلاق نار دائم، وانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية بالتزامن مع انتشار الجيش اللبناني في الجنوب، تدعمه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان «اليونيفيل» التى تقرر تعزيزها ليصل عددها إلى ١٥ ألف رجل مزودين عتاداً وصلاحيات أوسع . كذلك وضع قرار قضية مزارع شبعا على جدول أعمال الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان مدة شهر^(٥١) .

ورغم الاعتراضات اللبنانية؛ فإن القرار يتيح لإسرائيل تنفيذ عمليات عسكرية دفاعية، فيما أرجأ بت النزاع على مزارع شبعا إلى مرحلة لاحقة . ولم يستجب القرار لمطلب إسرائيل إنشاء قوة متعددة الجنسية منفصلة عن «اليونيفيل» التى تمركزت في لبنان منذ عام ١٩٧٨ . ولم يتضمن مطالبة بالإفراج عن الأسرى اللبنانيين الذين تعتقلهم إسرائيل، كذلك لم يتضمن مطالبة بانسحاب فوري للقوات الإسرائيلية، فى حين شدد على الحاجة إلى إطلاق غير مشروط للجنديين الإسرائيليين اللذين أسرهما «حزب الله» فى ١٢ تموز/

يوليو ٢٠٠٦ . وهذا المطلب لا يندرج فى إطار لائحة من الخطوات المطلوبة من أجل وقف دائم للنار .

وفى لب القرار عنصران : السعى إلى وقف فوري للقتال الذى بدأ فى ١٢ تموز/ يوليو، وسلسلة من الخطوات التى تؤدى إلى وقف دائم للنار، وحلٌ بعيد المدى . وتتضمن هذه السلسلة إنشاء منطقة خالية من أى عناصر مسلحة وعتاد وأسلحة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني ، إلا تلك التابعة للحكومة اللبنانية و«اليونيفيل» .

واعتمد القرار فى جلسة حضرها الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان، ووزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس، ووزير الخارجية الفرنسى فيليب دوست بلازى، ووزيرة الخارجية البريطانية مارغريت بيكيت، ووزيرة الخارجية اليونانية دورا باكويانيس، ووزير الخارجية القطرى الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثانى، الذى تمثل بلاده المجموعة العربية فى مجلس الأمن، بما يعكس الاهتمام الدولى الفريد بانعكاسات هذه الحرب وتداعياتها الإقليمية .

فى الواقع إن القرار يجيز نشر قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة مكونة من ١٥ ألف رجل كحدٍ أقصى لدعم نشر الجيش اللبنانى فى الجنوب، «فيما تسحب إسرائيل» إلى خلف الخط الأزرق .

ويدعو القرار إلى «الوقف الكامل للأعمال العسكرية» كما قلنا، إلا أنه لم يحدد إن كان ذلك سيتم فوراً . ويطلب من إسرائيل سحب قواتها من جنوب لبنان «فى أسرع وقت»، بالتزامن مع انتشار الجيش اللبنانى والقوة الموسعة التابعة للأمم المتحدة . وبموجب الإصرار اللبنانى، وافقت الولايات المتحدة وبريطانيا على إسقاط الإشارة إلى البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى يسمح بنشر قوة قوية لها صلاحية استخدام السلاح لغير الدفاع عن النفس .

إلا أن القرار يقول إن قوات الأمم المتحدة تستطيع «اتخاذ كل الإجراءات اللازمة» التى تعتبرها ضرورية لعملياتها . ومن المتوقع أن تتولى فرنسا قيادة القوة الجديدة، وتقضى مهمة القوات الدولية بـ«مراقبة وقف إطلاق النار ومواكبة ودعم القوات اللبنانية خلال انتشارها فى جنوب لبنان، بما فى ذلك على طول الخط الأزرق، فى الوقت الذى تسحب إسرائيل قواتها من لبنان» .

ومن ضمن المهمة أيضاً «تنسيق هذا الانتشار مع حكومتى لبنان وإسرائيل». وبناء على إصرار الولايات المتحدة يفرض مشروع القرار حظراً على جميع الأسلحة والعتاد العسكرى «لأى كيان أو أفراد فى لبنان»، ما عدا تلك التى تميزها الحكومة اللبنانية أو قوة الأمم المتحدة. ويطلب من القوة مراقبة تطبيق وقف الأعمال العسكرية، كما يدعو القرار إسرائيل ولبنان لدعم التوصل إلى حل طويل الأجل للصراع يشمل إقامة منطقة عازلة فى جنوب لبنان خالية من الميليشيات. ولكن القرار لا يفوض القوة الدولية بنزع سلاح «حزب الله»^(٥٢).

١- التعليق على قرار ١٧٠١

بعد صدور القرار علقت دمشق رسمياً على قرار مجلس الأمن الرقم ١٧٠١، قائلة إنها «تؤيد الإجماع الوطنى اللبنانى والتحفظات والملاحظات التى عبر عنها الموقف الرسمى اللبنانى، وفى ضوء الإنجازات التاريخية التى حققتها المقاومة الوطنية اللبنانية والصمود البطولى للشعب اللبنانى؛ كانت تأمل فى أن يصدر عن مجلس الأمن بعد هذا الوقت الطويل من المداوولات قرار متوازن يحفظ مصالح لبنان كاملة، ويلبى مطالبه العادلة فى تحرير جميع أراضيه المحتلة، وبما يصون أمنه وسيادته واستقلاله الوطنى». وأعلنت أن سوريا «أخذت علماً بما تضمنه القرار من تأكيد وقف الأعمال العسكرية، وتأكيد أهمية تحقيق سلام عادل وشامل فى الشرق الأوسط استناداً إلى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨؛ الأمر الذى يتيح معالجة جذور الصراع فى المنطقة بما يؤدى إلى تحقيق الأمن والاستقرار فيها»^(٥٣).

لكن حدث شئ لم تكن تتوقعه إسرائيل أبداً؛ إذ قبيل التصويت على القرار مارس رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت لعبة مزدوجة؛ إذ أعلن من جهة قبوله بالقرار، وأصدر من جهة أخرى أمراً إلى الجيش الإسرائيلى ببدء الهجوم البرى الواسع الذى كان أقره المجلس الوزارى المصغر للشئون السياسية والأمنية قبل أيام من صدور القرار.

لقد كان القرار وكما يقال أفضل الممكن، ويعد الفرصة الفضلى لوقف العدوان الذى أوقع أكثر من ألف قتيل لبنانى معظمهم مدنيون، ودمر البنى التحتية للبنان.

لكن أولمرت أعطى قراراً بالهجوم البرى على الجنوب اللبناني لتصفية قواعد حزب الله هناك حتى جنوب نهر الليطاني، فمنى الجيش الإسرائيلي بهزيمة ساحقة سواء على مستوى عدد الجنود الذين قتلوا، أو المركبات والدبابات الإسرائيلية التي دمرت فى مناطق بنت جبيل وعيتا الشعب؛ مما أظهر صورة أسطورية عن حزب الله وقدرته القتالية أمام الجيش الإسرائيلى؛ وهو ما أعاد خلط الأوراق الإقليمية من جديد، وأعاد حساباتها؛ إذ أعطى هذا «النصر» المحدود المتمثل فى الدفاع الباسل عن الأرض اللبنانية، وإسقاط عدد كبير من الجنود الإسرائيليين فى أرض الميدان دعماً كبيراً للموقف السورى، الذى وجد فى ذلك فرصة مناسبة للتلويح بالخيار المقاوم فى الجولان.

٢- حركة دبلوماسية نشطة

يمكن القول إن الحرب الإسرائيلية على لبنان كان من أهم فوائدها بالنسبة لسوريا هو عودتها الدبلوماسية إلى المحيط العربى والإقليمى والدولى، فقد شهدت دمشق حركة دبلوماسية واسعة مع بداية الحرب^(٥٤)، وهو ما أعاد تسليط الضوء على دورها الإقليمى بعد أجواء العزلة التى فرضت عليها منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

فقد استقبل الرئيس بشار الأسد مع بداية الحرب أمين المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى على لاريجانى ووزير الخارجية المصرى أحمد أبو الغيط الذى حمل إليه رسالة شفوية من الرئيس حسنى مبارك، وكان اتصال هاتفى بين الرئيسين سبق زيارة أبو الغيط. كذلك استقبل وزير الداخلية البحرينى الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة، وتلقى اتصالاً من الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان؛ وهو ما عبر عنه بصراحة وزير الخارجية الإيبانى ميغيل أنخل موراتينوس الذى يعتبر من أصدقاء سوريا؛ إذ قال إنه «يجب إدخال سوريا المعزولة جداً فى اللعبة الدولية»^(٥٥).

وقد راجت فى الإعلام الغربى ثم العربى نظرية أن سياسة عزل سوريا كانت فاشلة لأنها دفعت دمشق إلى تعزيز العلاقة مع إيران، وإلى مزيد من التشدد؛ لذلك اقترح المعلق الأمريكى توماس فريدمان فى «نيويورك تايمز»، الذى زار دمشق خلال فترة الحرب «فتح حوار» مع دمشق لإبعادها عن طهران، وشجع محاولة «دق إسفين» بين سوريا وإيران^(٥٦).

لكن الدور السوري تعاضم تماماً مع وجود قوات اليونيفيل المكونة من عداد أوروبي كبير (فرنسي وإيطالي بشكل رئيس)؛ حيث حاولت جميع الدول المشاركة فتح حوار مباشر معها لضمان أمن جنودها، وهو ما كسر طوق العزلة بشكل شبه نهائي عن دمشق، خاصة بالنسبة للبوابة الأوروبية. وفي إشارة لافتة توجه المعلم إلى هلسنكي تلبية لدعوة رسمية من رئاسة الاتحاد الأوروبي، في أول زيارة لوزير خارجية سوري منذ تأسيس الاتحاد، ومنذ اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في شباط (فبراير) ٢٠٠٤. وقد اعتبرت هذه الزيارة دليلاً على نهاية سياسة العزل التي اتبعتها الاتحاد الأوروبي بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني «رفيق الحريري»، وقد ظهرت ثلاث دول داعمة للحوار بقوة مع سوريا هي إسبانيا وإيطاليا وألمانيا بهدف ضمان الاستقرار في الجنوب اللبناني؛ ولذلك حاولت دمشق الاستفادة من هذه الأجواء لتبرير سياسة الفصل بين مسار التحقيق في اغتيال الرئيس الحريري الذي تحاول دمشق التعاون مع اللجنة الدولية فيه، وبين فتح الحوار السياسي معها، وعدم الانتظار للوصول إلى نتائج التحقيق. وبنفس الوقت الضغط على الجانب الأوروبي للتوقيع على اتفاق الشراكة الذي وقع بالأحرف الأولى في نهاية ٢٠٠٤، ولم يوقع رسمياً إلى الآن وجمد الموضوع تماماً بعد اغتيال الحريري.

٢- الاستثمار السوري للحرب

بالتأكيد كان الموقف السوري الأكثر إثارة للجدل بعد وقف الحرب؛ هو خطاب الرئيس السوري أمام «المؤتمر الرابع لاتحاد الصحفيين» في دمشق، الذي وجه اتهامات قاسية إلى معظم الحكام العرب متهماً إياهم بأنهم «أنصاف رجال»، وقد تضمن الخطاب الذي خرج الرئيس السوري عن نصه المكتوب مرات عدة هجوماً ضارياً على القوى السياسية اللبنانية التي تريد نزع سلاح المقاومة، واتهمها بأنها تسعى «لإيجاد فتنة في لبنان»، إلا أنه شدد على أنها فشلت و«سقوطها لا يبدو لنا بعيداً»، معتبراً أن قوى ١٧ أيار/ مايو (والمقصود قوى ١٤ آذار/ مارس) هي «منتج إسرائيلي».

وأشار الأسد إلى أن «من مهامهم المستقبلية الآن بعد فشل الحرب؛ إنقاذ الوضع الداخلي في إسرائيل والحكومة الحالية، إما من خلال إيجاد فتنة في لبنان، وبالتالي نقل المعارك باتجاه آخر من الداخل الإسرائيلي إلى الداخل اللبناني، أو من خلال إمكانية تحقيق نزع سلاح المقاومة، ولكن أنا أبشرهم بأنهم فشلوا، والسقوط لا يبدو لنا بعيداً»^(٥٧).

أحدث الخطاب ردود فعل عربية ودولية كبيرة للغاية؛ إذ كان أول انعكاساته إلغاء وزير الخارجية الألماني لزيارته التي كانت مقررة إلى دمشق، وخلق جفوة كبيرة بين سوريا من جهة وبين مصر والسعودية والأردن من جهة أخرى. وعريباً لم يشارك المعلم في اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة، الذي رحب بإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب، وأكد على ضرورة الدعم الكامل للبنان بكل السبل والوسائل على المستويين السياسى، وإعادة إعمارهم ومساعدته على بسط سيادته على كامل أراضيه، كما دعموا تطبيق القرار ١٧٠١^(٥٨).

وانسجاماً مع ذلك التصعيد السياسى رفض الأسد مقترحاً أوروبياً بنشر قوة دولية بين سوريا ولبنان، واعتبر أن ذلك يخلق حالة عداء^(٥٩)، ثم صعد الأسد من حدة حملته على قوى ١٤ آذار/ مارس في لبنان قائلاً إنه «يخشى» على لبنان من السقوط في «الهاوية»^(٦٠).

خاتمة: سياسة «الانكفاء الإستراتيجى»

ربما تكون الحرب على لبنان فرصة إستراتيجية لسوريا لإعادة التفكير في سياستها الخارجية والإقليمية، لجهة القدرة على استعادة الأراضى السورية المحتلة في الجولان ولإعادة بناء الوضع الداخلى بشكل سليم ومعافى.

فقد كان المفكر الإستراتيجى بول كيندى أول من قدم نظرية متكاملة عن العواقب الناجمة عن الفروق الخطيرة بين معدلات النمو الاقتصادى وكلفة الإنفاق العسكرى؛ وذلك فى كتابه «صعود وانهيار القوى العظمى»؛ حيث أشار إلى أن انهيار الإمبراطوريات القديمة الرومانية والنمساوية، والبريطانية وسواها بسبب التعارض القائم بين تعاضم الإنفاق العسكرى وجمود أو تخلف الموارد الاقتصادية المادية.

بالتأكيد سوريا اليوم ليست إمبراطورية، وربما أحد مواطن الخلل فى سياساتها الخارجية إنما يعود إلى تصور بعض مسئولها أنها كذلك، لكن على أى حال فالتحليل الذى أحاول أن أطوره بالاعتماد على نظرية كيندى هو أن التوسع فى السياسة الخارجية مع المحافظة فى السياسة الداخلية وعدم قدرتها على المواكبة سياسياً واقتصادياً وإدارياً ومعلوماتياً سيكون له نتائج عكسية على السياسة الخارجية؛ إذ إنها تصبح أنقل بكثير من قدرتها على التحمل، وربما يثقل كاهلها بما لا قدرة لها به.

فتوسع السياسة الخارجية السورية، وبنائها لعلاقات محورية مع دول الجوار الإقليمي خلال العقود السابقة، خاصة في لبنان وفلسطين، وبناء محور فعال مع السعودية ومصر، ثم التحالف الإستراتيجي مع إيران، فضلاً عن تداعيات الاحتلال الإسرائيلي لقسم من الأرض السورية في الجولان، وبالتوازي مع ذلك انغلاق الداخل السياسي، وبطء أو انعدام النمو الاقتصادي؛ كل ذلك عكس حال سوريا اليوم في عدم القدرة على التوازن أو إعادة النظر في الكثير من سياساتها السابقة.

لذلك لا بد هنا مما أسميه «الانكفاء الإستراتيجي»؛ أي لا بد من محاولة التراجع البطيء والتدريجي - كى لا تحدث ردات فعل عكسية لا تحمد عقباه - عن المحاور الإقليمية والدولية، بغية احتلال منصات جديدة في الداخل مبنية على أسس جديدة.. ولا يعنى ذلك الانسحاب والعزلة، فذلك مستحيل في بيئة إقليمية مضطربة ومتغيرة؛ وإنما التحضير لمنصات سياسية جديدة قائمة على رؤية جديدة، عبر تنضيد العلاقات السياسية الداخلية والتركيز عليها، ثم وفيما بعد استئناف السياسة الخارجية بطرق جديدة، فهناك مثل أمريكي معروف في السياسة يقول: «Policy is Local»؛ ويعنى أن السياسة محلية، فعندما لا يحصل السياسى أو المرشح على دعم محلي داخلي لسياسته؛ فإن سياسته سوف يُكتب لها الفشل، وعلى ذلك فالانكفاء الإستراتيجي يوفر فرصة للتأمل في انعكاسات السياسة الإقليمية على الداخل، ما دام أن هدف أى سياسة هو تحقيق تنمية ومصالح وتطلعات مجتمعا؛ أى داخلها، وبالتالي يعطينا فرصة لبناء هذه العلاقات الإقليمية وفق خيارات الداخل ذاته.

إنه تحدى التراجع خطوة خطوة للتقدم فيما بعد بثبات وقوة، ولا بد في الوقت نفسه من إدماج سياسة الانكفاء هذه مع خطوات في السياسة الداخلية تتسم بالتقدم، فبناء حياة سياسية قوية قائمة على قوة الأحزاب السياسية الداخلية وتوافقها على السياسة الخارجية؛ يعطى قوة لهذه السياسة، وبنفس الوقت يعطيها استمرارية ومصداقية داخلية وخارجية عندما يثبت للجميع أن هذه السياسة إنما هي مستمدة ونابعة من غاية تحقيق المصالح القريبة والبعيدة للمجتمع السورى.

والتوازن بين التراجع والتقدم يحتاج إلى إدارة تتصف بقدر عال جداً من الحذر والحكمة والسرعة في الأداء، ويتطلب بنفس الوقت إطلاق روح من الحماسية القائمة على الأمل بالتغيير في المستقبل الأفضل داخل الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة.

فإذا عدنا إلى تذكّر بعض الأرقام في سوريا؛ نجد أن تقرير التنمية البشرية الأخير في سوريا والصادر عن هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع البنك الدولي يذكر أن نسبة الأمية وصلت في سوريا (حسب التقرير المركزي للإحصاء) إلى ١٩٪، وتوزع هذه النسبة إلى ١٢,١٪ في صفوف الذكور و ٢٦,١٪ في صفوف الإناث، وتتصدر المحافظات الشمالية والشمالية الشرقية لائحة الأمية.

لكن أرقام هذا التقرير - على فجاجتها - تتصف بالاضطراب وعدم الصحة؛ إذ يكفي أن نذكر أنه استناداً إلى أرقام إحصاء عام ٢٠٠٠ كانت النسبة العامة للأمية ٢٨٪، وأن التقرير الحالي يؤكد على أن الزيادة السنوية لعدد المتخلصين من أميتهم لا تتجاوز ٠,٦٪، فكيف انخفضت النسبة بهذه السرعة؟

أما تقرير «التعليم والتنمية البشرية: نحو كفاءة أفضل» الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة؛ فيذكر أن حوالى (٦٧٪) تقريباً من الطلاب السوريين لا يتابعون تعليمهم الثانوى النظامى.

إن هذه الأرقام كفيّلة ليس بدق ناقوس الخطر؛ وإنما إطلاق عملية محاسبة ومسئولية تتعدى النظام التعليمى إلى مساءلة النظام السياسى بأكمله، فالتقرير يذكر أن سوريا ومنذ أواخر الستينيات - حيث كانت نسبة الأمية تزيد عن ٥٠٪ - أخذت على عاتقها إعداد الخطط والبرامج والمناهج لمحو الأمية، وقد صدر قانون بذلك فى عام ١٩٧١، وكان ملحوظاً انخفاض نسبة الأمية بشكل كبير حتى بداية التسعينيات من القرن الماضى؛ حيث بدأ التباطؤ ومن ثم التراجع، حتى وصل أو كاد يصل إلى درجة الصفر؛ مما يعنى أن ازدياد نسبة المنخرطين فى المدارس أقل من نسبة المتخلصين من الأمية، وهو مؤشر على تراجع معيار يعد أولياً فى مؤشرات التنمية الأساسية، فكل المؤشرات الأخرى ترتبط به من الفقر إلى البطالة؛ كما أظهرت دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى.

هذا مؤشر بسيط على الحاجة إلى الانكفاء الإستراتيجى بغاية النظر إلى الداخل بوصفه مشهد التغيير الرئيس.

الهوامش :

١ - د. غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٨٧)، ص ٦٥، وأيضاً: رضوان زيادة، «المأزق السياسي وإشكالية التعثر الديمقراطي في سوريا»، الزمان، (لندن)، ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠١ .

٢ - انظر:

Moshe Ma'os, "The Emergence of Modern Syria", in (Syria under Assad) Moshe Ma'os and Arner Yanir (eds) (London: Groom Helm, 1986), P.9.

Moshe Ma'os, Assad: The Sphinx of Damascus (New York: Weidenfeld and Icolson, 1988).

٣ - للاطلاع على تفاصيل بداية الحرب الأهلية اللبنانية والظروف التي ساعدت على استمرارها، راجع: - Kamals. Salibi, Crossroads to Civil War: Lebanon, 1958-1976 (London: Lthaca Press, 1976).

وأيضاً:

- John Bulloch, Death of a Country: The Civil War in Lebanon (London: Weidenfeld and Nicholson, 1977).

4 - Adeed I. Dawisha, Syria and the Lebanese Crisis (London: Macmillan Press) P. 120.

٥ - للمزيد حول شخصية كمال جنبلاط وزعامته، راجع: إيغور تيموفيفيف، كمال جنبلاط: الرجل والأسطورة (بيروت: دار النهار، ط ١، ٢٠٠٠).

٦ - باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط (بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٨٦)، ص ٤٥٣، وانظر أيضاً: زئيف شيف، السلام مع الأمن: المتطلبات الأمنية الدنيا لإسرائيل في مفاوضاتها مع سوريا (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٩٢)، ص ٤٠-٤٣؛ حيث اقتنعت إسرائيل أن التدخل السوري سيؤدي إلى تورطها في مشاكل لبنان المعقدة، إضافة إلى أن الجولان ستغدو أولوية أدنى بالنسبة لها، وهذا ما دعم رأي رئيس الوزراء إسحاق رابين. وانظر:

- Z. Schiff, "Dealing with Syria", Foreign Policy, No. 55, Summer 1984.

وأيضاً: موشيه ماعوز، سورية وإسرائيل من الحرب إلى صناعة السلام (عمان: دار الجليل، ١٩٩٣)، ص ١٦١ .

٧ - محمد جمال باروت، «حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا: من الحركة التصحيحية إلى تصفية مراكز الجنرالات»، الحياة، (لندن)، ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ .

8- Adeed I. Dawisha, Syria and the Lebanese Crisis, opicit, P. 136.

٩ - باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط [م، س]، ص ٤٦٠ .

10- Adeed I. Dawisha, Syria and the Lebanese Crisis, P. 163.

١١ - انظر: رضوان زيادة، السلام الداني: المفاوضات السورية/ الإسرائيلية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥) .

- ١٢ - محمود سويد، الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل: ٥٠ عاماً من الصمود والمقاومة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ١، ١٩٩٨)، ص ٢٣.
- ١٣ - إعداد وتقديم: محمود سويد، حرب الأيام السبعة على لبنان (عملية «تصفية الحسابات»، ١٩٩٣/٧/٣١-٢٥)، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ١، ١٩٩٣)، ص ٧.
- ١٤ - المرجع نفسه، ص ٨.
- ١٥ - السفير، (بيروت)، ١٩٩٣/٨/١٢.
- ١٦ - النهار، (بيروت)، ١٩٩٣/٧/٢٩.
- ١٧ - السفير، (بيروت)، ١٩٩٣/٨/٢٢، هذا ما صرّح به وزير الإعلام اللبناني في تلك الفترة ميشيل سماحة.
- ١٨ - النهار، (بيروت)، ١٩٩٣/٨/٢٥.
- ١٩ - انظر: رضوان زيادة، مرجع سابق.
- ٢٠ - ريمون هينوش، السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية [م، س]، ص ٦٥١-٦٥٢، وانظر أيضاً: محمد عبد القادر محمد، إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط ١، ١٩٩٩)، ص ٢٣، وجمال عبد الجواد ومحمد منير لطفى، «سوريا تفاوض إسرائيل»، سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد ٤٥ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام، ١٩٩٦).
- 21- Helena Cobban, "The Israeli-Syrian talks 1991-96 and Beyond", P.157
 وقارن مع: هيلينا كوبان، «الفرصة الكبرى الضائعة: المفاوضات السورية/ الإسرائيلية»، السياسة، (الكويت)، الحلقة ١٧، ١٩٩٩/٧/٧، وقد طلب الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش أثناء لقائه بالأسد في نهاية آذار/ مارس ١٩٩٦ تهدئة الوضع في الجنوب اللبناني؛ لأن ذلك كفيل باستمرار مفاوضات السلام، انظر: الحياة، (لندن)، ١٩٩٦/٤/٢.
- 22- Robret Satloff and Alan Makovsky, "Changing's Assad's incentive structure: Christopher in the "Lion's Den", Washington institute for Near East policy, Policy Watch, Number 194, April 22, 1996.
- ٢٣ - الأرقام واردة في التقرير الذي أعدته لجنة تابعة للأمم المتحدة كلفت بالتحقيق في مجزرة قانا، راجع: محمود سويد، الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل [م، س]، ص ٢٤-٢٥، وراجع التقرير الذي أعدته منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human right watch) أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧.
- ٢٤ - من حوار بيريز مع التلفزيون الإسرائيلي في ١٨/٤/١٩٩٦، نقلاً عن: السفير، (بيروت)، ١٩٩٦/٤/١٩.
- ٢٥ - من تقرير لراديو جيش الدفاع الإسرائيلي بعنوان «قادة الجيش يناقشون عملية عناقيد الغضب في لبنان»، ١٩٩٦/٤/٢٧، نقلاً عن:
- Helena Cobban, The Israeli-Syrian talks 1991-96 and Beyond, P.161. وقارن مع:
- هيلينا كوبان، الفرصة الكبرى الضائعة. مرجع سابق.
- ٢٦ - بدأت حملة الإدانة الدولية من الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي، ولحقتها سلسلة طويلة شملت وزارة الخارجية البريطانية والألمانية والدايمركية والنمساوية والأسترالية والصينية والفرنسية والروسية والإسبانية والرومانية والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وبدأ مجلس الأمن

يبحث شكوى لبنانية قدمت ضد الاعتداءات الإسرائيلية، كما أن الرئيس كليتون صرّح عقب مجزرة قانا عن أسفه لعائلات الذين قتلوا وجرحوا في جنوب لبنان، وقدم تعازيه إلى الحكومة اللبنانية، ثم اتسعت بعدها حملة الإدانة بشكل واسع جداً وعلى مستوى الرؤساء كالرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس الوزراء البريطاني جون ميغور ورئيس الوزراء الكندي والفرنسي، إلى غير ذلك؛ مما ضم قائمة طويلة تُظهر بامتياز عمق المأزق الذي وضع بيريز نفسه فيه، ومن الممكن مراجعة ردود الفعل عريباً وإقليمياً ودولياً في كتاب: «عملية عناقيد الغضب: حرب السلام الإسرائيلي في لبنان/ الوقائع، المبادرات، النتائج»، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط ١، ١٩٩٦).

٢٧- انظر: يوثيل ماركوس، «وجه بيريز القاسي»، هآرتس، (تل أبيب)، ١٩/٤/١٩٩٦؛ إذ بقدر ما كشفت هذه العملية عن وجه جديد ومختلف لبيريز فإنها أظهرت فشلاً ذريعاً للموجة الجديد هذا.

٢٨- انظر النص الكامل لتفاهم نيسان في: «عملية عناقيد الغضب حرب السلام الإسرائيلي في لبنان»، [م، س.، ص ١١٨، وانظر أيضاً السفير، (بيروت)، ٢٧/٤/١٩٩٦.

٢٩- الحياة، (لندن)، ٢١/٥/٢٠٠٠. وللمزيد حول الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب الذي اعتبر نصراً للمقاومة اللبنانية راجع الصحف اللبنانية التي خصصت جميع صفحاتها للاحتفال بهذا العيد (عيد المقاومة والتحرير). انظر: الحياة، (لندن)، ٢٤/٥/٢٠٠٠ والسفير، (بيروت)، ٢٤ و٢٥/٥/٢٠٠٠ والمستقبل، ٢٤/٥/٢٠٠٠، أما الصحف الإسرائيلية فقد سيطر عليها أخبار انهيار جيش لبنان الجنوبي وتوقعات المستقبل القادم المخيف، وقد لعب الانسحاب الإسرائيلي المفاجئ بهذه الطريقة المهينة دوراً حاسماً في انهيار شعبية باراك، انظر: عوفر شلاح، «حزب الله يتخذ القرار»، يديعوت أحرونوت، (تل أبيب)، ٢٤/٥/٢٠٠٠، ورون بن يشاي، «مرحلة عدم اليقين»، يديعوت أحرونوت، (تل أبيب)، ٢٤/٥/٢٠٠٠، وزئيف شيف، نظرية الأمن الجديدة، هآرتس (تل أبيب)، ٢٥/٤/٢٠٠٠، ويوسى فيلمان، حتى إغلاق آخر البوابات، هآرتس، (تل أبيب)، ٢٥/٥/٢٠٠٠.

٣٠- انظر: عصام خليفة، «دراسة بالوثائق تؤكد لبنانية مزارع شبعا»، السفير، (بيروت)، ١٩/٥/٢٠٠٠ وأيضاً: باسم يموت، «الأهمية الإستراتيجية الاقتصادية لمزارع شبعا»، السفير، (بيروت)، ٧/٣/٢٠٠٠، وقد أقر أحد الباحثين الإسرائيليين بلبنانية مزارع شبعا، انظر: عكيفا الدار، «مزارع شبعا لبنانية»، هآرتس، (تل أبيب)، ٢٥/٦/٢٠٠٢.

٣١- ذكرت صحيفة Sunday times في ٩/١/٢٠٠٠ أن المخابرات الإسرائيلية (الموساد) حصلت بالتعاون مع المخابرات الأردنية على عينة من بول الأسد؛ وذلك عندما قضى يوماً في عمان اشترك خلاله في تشييع جنازة الملك حسين، وقد حصل الإسرائيليون من خلال هذه العينة على معلومات كثيرة حول صحة الأسد بما فيها قائمة كاملة بكل الأدوية التي يستعملها ونظام الطعام الذي يلتزم به، وقد أكدت معاريف، (تل أبيب)، ٢٠/١/٢٠٠٠ أن المخابرات الإسرائيلية تحوى ملفات عن صحة عدد من الزعماء العرب بمن فيهم الأسد.

٣٢- المستقبل، (بيروت)، ٤/٩/٢٠٠٤، وانظر: المستقبل، (بيروت)، ٣/٩/٢٠٠٤، والسفير، (بيروت)، ٣/٩/٢٠٠٤.

33- Michael Young, "All eyes turn to Syria", International Herald Tribune, Thursday, February 17, 2005.

وانظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية :

- "Syria After Lebanon, Lebanon After Syria", Middle East Report N*39, 12 April 2005.
- ٣٤ - انظر : عبد الله بوحبيب، «أخطاء سوريا الإستراتيجية فى العلاقة مع واشنطن»، الحياة، (لندن) ١١/٤/٢٠٠٥ .
- ٣٥ - الحياة، (لندن)، ١٨/٥/٢٠٠٦ .
- ٣٦ - الحياة، (لندن)، ١٨/٥/٢٠٠٦ .
- ٣٧ - الحياة، (لندن)، ١٨/٥/٢٠٠٦ .
- ٣٨ - المستقبل، (بيروت)، ٢٣/٦/٢٠٠٦ .
- ٣٩ - الحياة، (لندن)، ٢٣/٦/٢٠٠٦ .
- ٤٠ - الحياة، (لندن)، ٢٣/٦/٢٠٠٦ .
- ٤١ - الثورة، (دمشق)، ١٣/٧/٢٠٠٦، وقد ذكرت «أن ثقافة المقاومة مقبلة على مزيد من الانتشار لأنها أثبتت نجاعتها».
- ٤٢ - الحياة، (لندن)، ١٤/٧/٢٠٠٦ .
- ٤٣ - الحياة، (لندن)، ٢٩/٧/٢٠٠٦ .
- ٤٤ - النهار، (بيروت)، ٢١/٨/٢٠٠٦، فى حين أن من كان يعتبر محسوباً على جبهة الحمائم أو فريق السلام الإسرائيلى طالب بضرى سوريا، انظر: يوسى بيلين، «ضرب سوريا»، ترجمة عن العبرية، المستقبل، (بيروت)، ١٤/٧/٢٠٠٦ .
- ٤٥ - النهار، (بيروت)، ١٧/٧/٢٠٠٦ .
- ٤٦ - النهار، (بيروت)، ١٧/٧/٢٠٠٦ .
- ٤٧ - الحياة، (لندن)، ١٤/٧/٢٠٠٦ .
- ٤٨ - الحياة، (لندن)، ٧/٨/٢٠٠٦ .
- ٤٩ - النهار، (بيروت)، ٧/٨/٢٠٠٦ .
- ٥٠ - الحياة، (لندن)، ٢٣/٧/٢٠٠٦ .
- ٥١ - النهار، (بيروت)، ١٢/٨/٢٠٠٦ .
- ٥٢ - المستقبل، (بيروت)، ١٢/٨/٢٠٠٦ .
- ٥٣ - النهار، (بيروت)، ١٤/٨/٢٠٠٦ .
- ٥٤ - النهار، (بيروت)، ١٣/٧/٢٠٠٦ .
- ٥٥ - النهار، (بيروت)، ٢٣/٨/٢٠٠٦ .
- ٥٦ - الحياة، (لندن)، ٢٥/٧/٢٠٠٦ .
- ٥٧ - السفير، (بيروت)، ١٦/٨/٢٠٠٦ .
- ٥٨ - المستقبل، (بيروت)، ٢١/٨/٢٠٠٦ .
- ٥٩ - النهار، (بيروت)، ٢٣/٨/٢٠٠٦ .
- ٦٠ - النهار، (بيروت)، ٧/١٠/٢٠٠٦ .